والسوادية والبياضية فانها عندهم احوال حاصلة للذوات حالتي وجودها وعدمها والجواب ان المراد بكونه
صفة للموجود انه يكون صفة له في الجملة لا انه يكون صفة له دايما هذا على مذهب من قال بان المعدوم ثابت ومتصف
بالاحوال حال العدم واما على مذهب من لم يقل بثبوت المعدوم او قال به ولم يقل باتصافه بالاحوال فالاعتراض ساقط
من اصله الاحتمال الثالث المعدوم ثابت ولا واسطة وهو مذهب اكثر المعتزلة فالمعلوم على رايهم اما لا تحقق له في نفسه اصلا
وهو المنفي المساوي للممتنع او له تحقق في نفسه بوجه ما وهو الثابت المتناول للموجود والمعدوم الممكن ثم قسموا المعلوم
تقسيما آخر فقالوا وايضا فاما ان لا كون له في الاعيان وهو المعدوم ممكنا او ممتنعا او له كون فيها وهو الموجود والمنفي
عندهم اخص مطلقا من المعدوم لاختصاصه بالممتنع منه اي من المعدوم وانت تعلم ان نقيض الاخص مطلقا اعم مطلقا من
نقيض الاعم فيكون الثابت الذي هو نقيض المنفي اعم من الموجود الذي هو نقيض المعدوم لصدقه عليه اي لصدق الثابت
على الموجود وعلى المعدوم الممكن فقد ذكر على راي هولاء تقسيمين لكن الاقسام عندهم في الحقيقة ثلثة هي المنفي والثابت
الموجود والثابت الذي هو المعدوم الممكن واما المعدوم مطلقا فهو راجع الى المنفي والمعدوم الممكن فلا يكون قسما رابعا
وكانه لم يقسم الثابت على رايهم الى الموجود والمعدوم كما فعله غيره لئلا يتوهم من اطلاق المعدوم على المنفي كون قسيم الثابت
قسما منه لكنه مدفوع بان قسم الثابت هو المعدوم الذي له ثبوت اعني المعدوم الممكن وذلك لا يطلق على المنفي انما يطلق
عليه المعدوم مطلقا وليس قسما من الثابت حقيقة الاحتمال الرابع المعدوم ثابت والحال حق ايضا وهو قول بعض
المعتزلة من مثبتي الاحوال فنقول الكاين في الاعيان اما ان يكون له كون بالاستقلال وهو الموجود او يكون له كون
بالتبعية وهو الحال فيكون الحال الذي هو قسم من الكاين في الاعيان ايضا قسما من الثابت كما ان الموجود والمعدوم
الممكن قسمان منه وغيره اي غير الكاين في الاعيان هو المعدوم وانما ما لا كون له في الاعيان فان كان له
تحقق وتقرر في نفسه فثابت والا فمنفي فالاقسام اربعة فظهر ان الثابت الذي يقابل المنفي يتناول على هذا المذهب
امورا ثلثة الموجود والحال والمعدوم الممكن وعلى المذهب الثالث يتناول الموجود والمعدوم الممكن فقط وعلى المذهب
الثاني يتناول الموجود والحال فقط واما المعدوم ففي المذهبين الاخيرين يتناول شيئين المنفي اي الممتنع والمعدوم الممكن
وفي المذهب الثاني يرادف المنفي كما في المذهب الاول الذي يرادف فيه الثابت الموجود ايضا واما الحكماء فقالوا في تقسيم
المعلومات ما يمكن ان يعلم ولو باعتبار اما لا تحقق له بوجه من الوجوه وهو المعدوم واما له تحقق ما وهو الموجود ولا بد من
الاعيان في حقيقته اي لا بد من ان يتميز الموجود ويمتاز عن غيره بحقيقة يكون بها هو هو فان امتاز مع ذلك عن غيره بهوية
شخصية يمتنع فيها فرض اشتراكه بين كثيرين فهو الموجود الخارجي والا فهو الموجود الذهني فان الذهني لا يدرك الا امرا كليا فالموجود
الذهني لا يمتاز عن غيره الا بحسب الماهية بخلاف الموجود الخارجي فانه يمتاز عن غيره بماهية كلية وتشخص ورد ذلك بان الواجب
موجود خارجي وليس له تشخص يغاير حقيقته حتى يمتاز بهما معا عن غيره وبان الجزئيات المدركة بالحواس ممتازة عن غيرها بالحقيقة
والهوية معا وليست موجودات خارجية بل ذهنية وقد يجاب بان الواجب سبحانه وتعالى شيء واحد في حد ذاته الا ان ذلك
الشيء يسمى حقيقة من حيث ان الواجب به هو هو ويسمى تشخصا من حيث انه المميز له على وجه لا يمكن فرض الشركة معه فقد
امتاز الواجب بحقيقة وهوية شخصية متغايرتين اعتبارا او ذلك كاف لنا فيما نحن بصدده وبان المدرك بالحواس لا يمتاز في
حقيقة الزمني بماهية وهوية تشخص البتة هذا التحقيق بل المتحاز في الخارج بماهية وهوية شخصية امتاز في الزمن لا على وجه يمنع

فيه تشخص الى ماهية والفرق ظاهر بالتامل الصادق فيصدق عليه انه متمايز في الحقيقة فان الحقيقة يطلق على ما يتناول
الجزئيات ايضا وكل ذلك تعسف والاظهر ان يقال الموجود اما ان يكون وجوده اصيلا يترتب به عليه آثاره ويظهر منه
احكامه فهو الموجود الخارجي والعيني اولا وهو الموجود الذهني والظلي والموجود في الخارج اما ان لا يقبل العدم لذاته وهو
الواجب لذاته او يقبله وهو الممكن لذاته فتقييد الواجب بقوله لذاته احتراز عن الواجب لغيره وتقييد الممكن بذلك ليس
احترازا عن شيء اذ لا ممكن بالغير بل هو رعاية للموافقة واظهار لكون الامكان مقتضى الذات كالوجوب وهو اي الممكن
لذاته اما ان يوجد في موضوع اي في محل يقوم ذلك المحل بما حل فيه وهو العرض او لا يوجد في موضوع وهو الجوهر سواء لم
يوجد في محل او وجد في محل لا يكون موضوعا فقولنا يقوم ما حل فيه احتراز عن الصورة لوجودها في محل وهو المادة
لكنه اي ذلك المحل الذي هو المادة غير مقوم لما حل فيه وهو الصورة فان المادة هي المتقومة بالصورة عندهم كما عرفته
فالصورة جوهر مع كونها حالة في محل فالمحل اعم من المادة لصدق المحل على الموضوع ايضا والحال اعم من الصورة لصدق
الحال على العرض ايضا والموضوع والمادة متباينان مندرجان تحت المحل اندراج الاخصين تحت الاعم وكذا العرض والصورة
متباينان مندرجان تحت الحال كذلك وقال المتكلمون الموجود اي في الخارج اذ لا يثبتون الموجود الذهني اما ان لا يكون
له اول اي لا يفتقر وجوده عند حد يكون قبله اي قبل ذلك الحد العدم وهو القديم او يكون له اول كما يقف وجوده
عند حد يكون قبله العدم وهو الحادث والحادث اما متحيز بالذات او حال في المتحيز بالذات او لا متحيز ولا حال فيه
فالمتحيز بالذات هو الجوهر ونعني به اي بالمتحيز بالذات المشار اليه اي الذي يشار اليه بالذات اشارة حسية بانه هنا
او هناك اعتبر قيد بالذات احترازا عن العرض فانه قابل للاشارة على سبيل التبعية وقيد الاشارة بكونها حسية لان المجردات
على تقدير وجودها قابلة للاشارة العقلية والحال في المتحيز هو العرض نعني بالحلول فيه اي في المتحيز ان يختص به بحيث تكون
الاشارة الحسية اليهما واحدة كاللون مع المتلون فان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر دون الماء مع الكوز
فان الاشارة اليهما ليست واحدة فالماء ليس حالا في الكوز اصطلاحا وان كان حالا فيه لغة وما ذكر تفسير للحلول في المتحيز
كما صرح به فلا يتجه عليه انه لا يتناول حلول صفات الواجب في ذاته فالاولى ان يفسر بالاختصاص الناعت وما ليس متحيزا
ولا حالا فيه اعني الذي جعلناه قسما ثالثا من اقسام الحادث وهو المسمى بالمجرد لم يثبت وجوده عندنا فلم يحكم عليه دليلا
فجاز ان يكون موجودا او ان لا يكون موجودا سواء كان ممكنا او ممتنعا فمنهم من قنع بهذا القدر وهو انه لم يثبت وجوده
ومنهم من جزم بامتناعه لوجهين احدهما انه لو وجد لشارك الباري تعالى في هذا الوصف وهو انه ليس متحيزا ولا حالا في
متحيز ولا بد من ان يباين الباري بغيره اي بغير هذا الوصف المشترك فيلزم التركيب في الباري من المشترك والمميز
وانه مح الثاني ان هذا الوصف اخص صفات الباري تعالى فان من يسال عنه اي عن الباري تعالى لا يجاب ولا السائل
الا بانه بهذا الوصف فيقال هو موجود لا متحيز ولا حال في متحيز فلو شاركه فيه غيره لشاركه ايضا في الحقيقة فيلزم اما
قدم الحادث او حدوث القديم وجواب الاول انه لا يلزم من الاشتراك في وصف سيما وهو سلبي كالوصف الذي نحن فيه
التركيب في شيء من المتشاركين لجواز اشتراك البسيطين الحقيقيين في عارض ثبوتي كالوجود او سلبي كنفي ما عداهما عنهما
وجواب الثاني انا لا نم انه اي هذا الوصف اخص صفاته تعالى بل اخص صفاته اما الوجوب الذاتي واما كونه موجدا الكل
ما عداه او القدم اذ لا يشاركه تعالى فيها غيره وجواب الثاني بوجه آخر ان يقال منع الدعوى اي دعوى كون هذا الوصف

Copyright King Saud University